بحث بعنوان:

قضايا منظمة التجارة العالمية

وانعكاساتها على الأردن والدول العربية

مقدم إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية

الجامعة الأردنية

الطالب:

ليث محمود حسن خطاطبه

الكلية:

اللغات الأجنبية

2011

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	3
منظمة التجارة العالمية	5
أهداف منظمة التجارة العالمية	5
مبادئ منظمة التجارة العالمية	8
الهيكل التنظيمي للمنظمة	9
تطور منظمة التجارة العالمية	11
الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة(الجات):	41
تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية	18
تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية	21
الأردن ومنظمة التجارة العالمية	28
أسباب انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية	33
مستقبل منظمة التجارة العالمية	35
الخاتمة	37
المراجع:	38

المقدمة

كانت المنظمات الصناعية والتجارية تشكو اختلاف المعايير الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية، وفي غياب التطبيق الفعال للقواعد القانونية الوطنية التي تمنح هذه الحقوق من قبل الحكومات، كانت التجارة بالسلع المزيفة آخذه بالازدياد. كما اعتبر غياب الحماية الكافية عاملاً مثبطاً للاستثمار الأجنبي في إنتاج السلع المحمية ببراءات اختراع لإحجام الصناعات في الدول المتقدمة عن بيع التقنية في البلدان أو الترخيص بها لصناعات تلك الدول.

إن الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي إلى عام 1883، وهو تاريخ إبرام اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، حيث وفرت هذه الاتفاقية الحماية لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وقمع المنافسة غير المشروعة[1].

يعد العالم العربي من المناطق الأكثر تأزماً في العالم حيث تتصارع فيه المصالح الإستراتيجية والدولية وتكثر فيه الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والتوترات الإقليمية، ونجم عنه تباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أن المجالات الاستثمارية واسعة ليس فقط في الصناعات النفطية بل كانت في الصناعات التحويلية والزراعية والسياحية[2].

لعبت منظمة التجارة العالمية دوراً مهماً . منذ نشأتها . في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، والدول العربية بشكل خاص، وخصوصاً مع تعدد التشريعات وتنوع اللقاءات التجارية

[1]. دليل الأعمال إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، منظمة التجارة العالمية،2004.

[2] المرجع السابق2004.

والابتكارات، حيث تفرض معظم اتفاقياتها على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية[3].

يتناول هذا البحث موضوع منظمة التجارة العالمية، من حيث نشأتها، وهيكلية أعمالها، وأهدافها، والمبادئ التي تقوم عليها، ومن ثم تطرق البحث إلى اتفاقية الجات، والمبادئ التي تقوم عليها ومن ثم تناول البحث أثر المنظمة العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص، والآثار الايجابية والسلبية التي لحقت بالأردن جراء الانضمام.

[3] . المرجع السابق، 2004.

منظمة التجارة العالمية:

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً من دول العالم[4].

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً[5].

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم

[4]. موسوعة ويكيبيديا، منظمة التجارة العالمية.

[5]. المرجع السابق.

بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها .وفي ما يلي بعض التفصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية[6]:

١ –إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتبيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية .وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الجات) الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة. وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

٢ –تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن ٧٥% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق .وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها .وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

[6]. مكي، فادي علي(2000)، ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات.

٣ –تنفيذ اتفاقية أورغواي

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.

٤ –حل المنازعات بين الدول الأعضاء

لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

٥ –إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية .

كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضرورية لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه ب" توقع المسار"،

وتحاول المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع[7].

مبادئ منظمة التجارة العالمية[8]:

تقوم منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تتمثل في:

1. إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
2. التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
3. فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
4. معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

وبتحيق المبادئ السابقة، تهدف المنظمة إلى بناء نظم وقواعد تجارية معينة من خلالها يتم تحرير التجارة، وبالتالي تساهم في حل بعض المشكلات التجارية التي تواجه الاقتصاد الدولي.

جاء في بنود المادة الثالثة من مهام المنظمة التجارة تحقيق المبادئ السابقة والتي يمكن ايجازها بما يلي:

1. تسهيل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الجارية متعددة الأطراف.
2. تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف.

---

[7]. المرجع السابق.

8 . عبد الفتاح، مراد(1997)، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات، مصر، دار الوطن، ط1.

3. استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يضمن توافقها مع القواعد الواردة بنصوص الاتفاقات متعددة الأطراف.
4. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تأمين المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

ويهدف من هذه المبادئ والمهام السابقة تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يقول الأستاذ ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولي حول أهداف منظمة لتجارة العالمية أنه يأمل أن تودي هذه الاتفاقية إلى انعاش الآمال في نمو الاقتصاد العالمي من خلال أسواق أكثر انفتاحاً للإسهام في جهود الصندوق نفسه بشأن التعديلات الهيكلية في اقتصاديات البلدان التي تطلب خبرة الصندوق ومعونته[9].

الهيكل التنظيمي للمنظمة:

يعكس الهيكل التنظيمي للمنظمة الأهداف والوظائف التي أنشأت من أجلها ، حيث يتكون من:

1. المجلس الوزاري : وهو الجهة الرئاسية للمنظمة ، ويعد أعلى سلطة لاتخاذ القرارات فيها ، ويظم في عضويته ممثلين لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ويعقد اجتماعه مرة كل سنتين على الأقل.
2. المجلس العام : ويعد بمثابة مجلس الإدارة للمنظمة ، ويظم ممثلين لجميع الدول الأعضاء ، ويجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، ويتفرع منه عدة مجالس أو لجان فرعية وهي مجلس التجارة في السلع والخدمات ومجلس حماية الملكية الفكرية

[9]. المرجع السابق.

3. جهاز فض المنازعات : وهو يتفرع من مجلس الوزراء ، ويعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة ويعتمد الجهاز في عمله أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليها تفصيلاً في أحكام الاتفاقية الخاصة به ، كما أنه يصدر أحكام ملزمة للأطراف من خلال هيئة تعرف بهيئة المحكمين.

4. مراجعة السياسات التجارية : وهي الجهة المخولة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق المدة المتفق عليها ، وتشمل مراجعة التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات.

5. اللجان الفرعية : وتتكون من لجنة التجارة والتنمية ، لجنة موازين المدفوعات ، لجنة الموازنة . بخلاف لجان أخرى سوف يتم إنشاءها لإدارة الترتيبات المختلفة

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية. كما أن 30 أخرون يتفاوضون بخصوص العضوية. يتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع. تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء.

أن الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري والذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل. ويأتي المجلس العام في المرتبة التالية (ويشمل بصفة عامة السفراء وروساء الوفود في جنيف ولكنه يشمل أحيانا مسئولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء) والذي ينعقد عدةمرات في العام في المقر في جنيف. كما ينعقد المجلس العام بصفته هيئة مراجعة السياسيات التجارة وكذلك بصفته هيئة فض المنازعات. ويوجد في المستوى التالي كل من مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية

(تـربس) والتـي ترفـع تقاريرهـا إلـى المجلـس العـام. تتعامـل العديـد مـن اللجـان المتخصصـة ومجموعات والعمل وفرق العمل مع الإتفاقيات، كل اتفاقية على حدة ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية.

أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في 1996 ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل. وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية. في الاجتماع الوزاري الثانى في جنيف في 1998 قرر الوزراء أن منظمة التجارة العالمية سوف تدرس أيضاً موضوع التجارة الإلكترونية وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة.

تطور منظمة التجارة العالمية:

بعد الحرب العالمية الثانية، تم تقسم العالم إلى معسكرين ائتلفت مجموعة من الدول في معسكر تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، واتبعت المنهج الرأسمالي في إدارة الاقتصاد القائم على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الذي اعتقد في أهمية تقليص دور الدولة للحد الأدنى في المجال الاقتصادي والتجارة الخارجية، بينما ائتلفت مجموعة دول أخرى في معسكر يتبع للاتحاد السوفيتي السابق، وتنتج المنهج الشيوعي القائم على نظريات الاقتصاد الشمولي والذي تتولى الدولة إدارة كافة شؤونه. حيث كان لكارل ماركس دوراً كبيراً في صياغة الاشتراكية، والذي حرص أن يجعلها تتسم بالواقعية لقيامها على أساس تحليل تطور المجتمع الرأسمالي ونواقصه وسلبياته[10].

[10]. المجدوب، أسامة(1996)، الجات ومصر والبلدات العربية من هافانا إلى مراكس 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية.

مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بدأ العالم يشهد تغيرات جذرية، وخاصة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً بعد تزايد عدد الدول الاشتراكية التي تحولت للاقتصاد الحر، وظهور تكتلات اقتصادية عملاقة تسعى جاهدة للسيطرة والهيمنة على مقتدرات العالم تجارياً واقتصادياً، وهي كتلة أوروبا الموحدة، وكتلة أمريكا وكندا والمكسيك، وكتلة جنوب شرق آسيا، حيث أخذت هذه التكتلات الضخمة تتنافس في تقسيم مناطق الاستثمار في العالم. إزاء كل ذلك بدأ واضحاً اتجاه العالم نحو اقتصاديات السوق ومبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الشاملة[11].

جاء انهيار المعسكر الشيوعي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي بالتوازي مع التداعيات الناجمة عن عقد السبعينات، ليدعما معاً التوجه نحو التكتل الاقتصادي الذي تطبق الدول الأعضاء فيه مبادئ حرية التجارة فيما بينها، بينما تكرس مزيداً من الحماية ضد صادرات الدول خارج عضوية هذا التكتل، وكان من أبرز التحولات في عقدي الثمانينات والتسعينات هو إعادة الروح إلى صندوق النقد الدولي وذلك عندما شرعت دول عديدة سواء النامية أو المتحولة حديثاُ نحو اقتصاديات السوق، إلى إبرام اتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين لإصلاح اقتصادياتها نحو السوق وتقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى[12].

[11]. لطفي وعامر، علي و سعيد(1996)، اتفاقية الجات مع جولة ارجواي مع التركيز علة دور المدير، مركز وايد سيرفس.

[12] .المجدوب، أسامة(1996)، الجات ومصر والبلدات العربية من هافانا إلى مراكس 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية

وفي هذا التوجه الدولي الجديد نحو الاقتصاد الحر، بالتوازي مع الأضرارالناجمة عن السياسات الحمانية المقيدة لحرية التجارة ووصول الأسواق ما يشبه حالة التشبع وتناقص على النمو، أصبح من الضروري التفكير في العودة إلى أصول نظريات تحرير التجارة الدولية[13].

ومنظمة التجارة العالمية وريثة خمسين عام تقريبا من الجهد الدولي الذي انطلق مع إقرار وسريان الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) وهو جهد استهدف في الاساس تحرير التجارة من القيود الجمركية والسعي لتخفيض التعرفة وفتح الاسواق الدولية امام تدفق السلع والخدمات ، ورغم ان شعار تنظيم التجارة الدولية وكذلك اهداف المنظمة تركزت حول احداث التنمية الاقتصادية في العالم وبشكل خاص الدول النامية والفقيرة ، الا ان الواقع العملي اكد ان المنظمة اداة اخرى من ادوات سيطرة الأقوياء[14].

وتعد المحور الثالث الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاكمال عقد السيطرة الاقتصادية على مقدرات الدول النامية والتحكم بالاقتصاد العالمي ومصادر الثروة ، وربما يكون هذا اكثر موضوعات الساعة خلافا بين الكثيرين ، فبقدر وجود المتحمسين لسياسات تحرير التجارة والخدمات نجد المعارضين لذلك ، وتحديدا المعارضين لانفاذ هذا التحرير – الذي قد يقرونه ويقتنعون بصحته لكنهم يعارضون وسائل انفاذه عبر الاليات والطرق والوسائل المتبعة من قبل منظمة التجارة العالمية التي يعتبرونها أداة أمريكية أخرى لتعزيز القوى الاستعمارية وتحقيق السيطرة وتكريس فقر الجنوب مقابل تميز ونماء وتطور وزيادة ثروة دول الشمال الغنية[15].

---

13. فضل علي مثنى ، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي ، 2000، القاهرة.

14. المرجع السابق، 2000.

15 . العبادي، عبد الناصر(1999)، منظمة التجارة العالمية (WTO) و إقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء- عمان - أردن.

وبين هذين الاتجاهين ثمة اتجاه ثالث يرى ان المشاركة في النظام التجاري الدولي تحت راية وقيادة منظمة التجارة العالمية امر لا مناص منه للدول النامية ، لكن هذا لا يمنع الوعي للمخاطر والعمل الجماعي مع الدول النامية لتحقيق مكتسبات من هذه المشاركة لا يمكن تحقيقها خارج هذا النطاق ، ونحن بدورنا وان كنا نرغب في ان تتحقق اماني الفريق الثالث لكننا لا نجد في سياسات الدول النامية ومن بينها الدول العربية ما يبشر بالكثير في هذا المضمار ، فتكريس التبعية لامريكا تحديدا وعدم الاستفادة من تناقضاتها مع الاتحاد الاوروبي ومع القوى الاقتصادية الاسيوية ، يؤكد ان المشاركة المفروضة لن تحقق الرفاهية المرجوة بل على العكس تزداد يوما بعد يوم التزامات الدول النامية وتضعف فرص تحقيق الرفاهية ، وهو ما دفع الكثيرين الى الانتقاد الحاد والعلني للوضع القائم خلال اجتماعي منظمة التجارة العالمية الاخيرين في سياتل والبحرين ، وكان جوهر الانتقاد ان الدول النامية ومنذ عام 1995 نفذت ولا تزال تنفذ الالتزامات تحت امل حصولها على حقوق ومكتسبات وتحت امل ان تنفذ الدول المتقدمة التزاماتها في حقل المساعدات الاقتصادية والفنية ، لكن النتيجة مزيد من الالتزامات على الدول النامية ، وتكريس للتهرب من الالتزامات من قبل الدول المهيمنة على مقدرات المنظمة[16].

الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة(الجات):

بعد ميثاق هافانا الذي نادى بإنشاء منظمة التجارة الدولية والرفض الأمريكي بتطبيق بنوده خوفاً من أن يؤثر على المصالح الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة مانت قبل ذلك بعام قد دعت إلى توقيع اتفاقيةشاملة لتحرير التجارة الدولية في مجال السلع حيث عقد مؤتمر دولي في

[16]. فضل علي مثنى ، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي ، 2000، القاهرة.

جنيف عام 1947، وقد ضم هذا النؤتمر في بدايته 23 دوة بهدف التفاوض من أج تحرير التجارة الدولية[17]

كانت هذه الاتفاقية بمثابة اتفاقية مؤقته لحيث التوقيع على ميثاق هافانا إلا ان الدول استمرت في المفاوضات، وبشكل ثنائي تقدم التنازلات الجمركية على السلع المختلفة، وبعد ذلم تم تجميع كافة الاتفاقيات الثنائية لتشكل معاً أسم الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أو ما بعرف بالجات[18].

المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

يراعى عند تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات مبادئ وقواعد يمكن إيجازها فيما يلي:

1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يقصد بهذا المبدأ عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود، لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود فقط، وتقتصر على الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا، وفي كل الأحوال فإن أي ميزة مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات على بدء سريان اتفاقية الخدمات، حيث يلاحظ أنّ الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية تنصّ على أنه بإمكان أي عضو أن

[17]. المجدوب، أسامة(1996)، الجات ومصر والبلدات العربية من هافانا إلى مراكس 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية.

[18]. المرجع السابق، 1996.

يطبق معيارا لا يتفق مع بدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نصّ على ذلك صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية[19].

2. مبدأ الشفافية:

يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد). ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

تتضمن الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات المالية محورا هاما يتجسد في الإفصاح المالي وشفافيته، حيث أشار في المادة الثالثة على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر[20].

3. مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي تتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقا للجزئيين الثالث والرابع من هذا الاتفاق، والتي تتعلق بما يلي:

أ- تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن

19. عبد الحميد، عبد المطلب (2003)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

20. حربي، محمد سليم(2009)، منظمة التجارة العالمية، منتدى المحامين العرب.

طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية.

ب- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

جـ- تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول[21].

4. مبدأ المفاوضات التجارية:

وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

4. مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:

أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

6. مبدأ التبادلية:

يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية؛ بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة

21. عبد الحميد، عبد المطلب (2003)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزمًا لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة[22].

تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية:

منحت الاتفاقات متعددة الأطراف فترة انتقالية للبلدان النامية ومن بينها الأقطار العربية لمساعدتها على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن هذه الاتفاقات. المبدأ العام إذن هو أن الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية يعني استعداد تلك البلدان بعد انقضاء الفترة الانتقالية لتحمل جميع الالتزامات التي تتحملها الدول الصناعية[23].

الأقطار العربية كغيرها من البلدان النامية تعتمد في تجارتها الخارجية اعتمادا أساسيا على السلع (مواد أولية ومصنعة ومنتجات غذائية)، ولكن على خلاف الاتفاق العام للغات لا يقتصر التنظيم الجديد على تجارة السلع بل امتد ليشمل أيضا تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

على عكس المجموعة الأولى يمكن لدول العجز استغلال الاستثناءات الواردة على المبدأ العام المنصوص عليها في فقرات المادة ١٢ من الاتفاق متعدد الأطراف، ففي حالة تعرض ميزان المدفوعات للخطر تستطيع تقييد تحويلات دخول العمال الأجانب إلى الخارج .ويحدث الخطر عندما تقود هذه التحويلات إلى هبوط الاحتياطيات الرسمية إلى مستوى لا يسمح بتنفيذ المشاريع التنموية .بطبيعة الحال ينبغي تطبيق هذا التقييد إزاء جميع العمال الأجانب دون تمييز بينهم بسبب الجنسية، كما يجب إلغاء التقييد عندما يزول سببه[24].

---

[22]. حربي، محمد سليم(2009)، منظمة التجارة العالمية، منتدى المحامين العرب.

[23] لطفي، محمد حسام محمود ، حماية الملكية الصناعية في البلدان العربية، ورقة عمل قدمت في حلقة الويبو الدراسات الأقليمية العربية عن الملكية الصناعية التي عقدت في الامارات العربية المتحدة ، 1997.

[24]. عباس، محمد حسني، الملكية الصناعية والمحل التجاري، دار النهظة العربية، 1971.

١ –تجارة السلع:

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية) كمنع دخول السلع وأنظمة الحصص والتعقيدات الإدارية المبالغ فيها (التي تراكمت منذ فترة طويلة إلى رسوم جمركية. وعلى هذه الدول أن تضع حدا أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع .لا يجوز تجاوز هذا الحد لاحقا إلا في حالات مكافحة الإغراق أو الوقاية التي تخضع لشروط محدد ة[25].

2– صناعة النسيج والملابس:

وفي المقابل يلعب قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة دورا مهما في اقتصاديات البلدان العربية، فهو يشغل عددا كبيرا من العمال ويسهم إسهاما فاعلا في تحسين وضع الموازين التجارية. بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٨٥٤ ألف شخص يشتغلون في ٧٦ ألف منشأة. ثلاثة أرباع هؤلاء العمال في مصر وتونس والمغرب (راجع نشرة الإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لعام ١٩٩٨). كما بلغ حجم الصادرات العربية من هذه السلع حوالي ستة مليارات دولار. يتجه قسطها الأكبر إلى أسواق الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. لذلك يتوقف نمو الصادرات وكذلك مستوى العمالة في الأقطار العربية على التنظيم التجاري العالمي. كلما كثرت القيود الكمية والضريبية تقلصت الصادرات وتردت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعمال[26].

[25] . الصغير، حسام الدين، أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة للتجارة من حقوق الملكية الفكرية، اتفاقية تريبس، دار النهضة العربية، ط1، 1999.

[26]. نشرة الإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لعام ١٩٩٨.

3. تجارة الخدمات:

أصبحت الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام ٢٠٠٠ بلغ حجمها ١٤١٥ مليار دولار أي خمس التجارة العالمية الكلية، والواقع أن حجمها الحقيقي يفوق هذا المبلغ لأن إحصاءات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال الخدمات من دولة إلى أخرى ولا تسجل العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية .وكتجارة السلع تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ٩٣٩ مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، كما لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد، في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الأفريقية ٣٠ مليار دولار أي ١,٢ % فقط من صادرات الخدمات في العالم .وتبلغ وارداتها ٣٨ مليار دولار أي ٧,٢ % من الواردات العالمية .لا تتعدى صادرات وواردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية .

أما تجارة الخدمات لبلدان الشرق الأوسط فلا تزيد على تجارة الخدمات في أفريقيا .وتسجل السعودية المرتبة العربية الأولى من حيث وارداتها البالغة ١٤ مليار دولار.

وفي ما يخص تأثير التنظيم التجاري العالمي على الدول العربية نلاحظ أن تجارة الخدمات تعتمد على ثلاثة أصناف أساسية:

1. التحويلات بدون مقابل (دخول العمال الأجانب والعمال المقيمين بالخارج).
2. السياحة.
3. دخل الاستثمار. وتختلف هذه الدول اختلافا كبيرا من حيث أهمية كل صنف ونتائجه التجارية[27].

[27] . المرجع السابق، 2000.

تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية:

كثير من الدول العربية بحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية، ولا يمكن أن تحقق منظمة التجارة ذلك للأسباب التالي:

- تكفل منظمة التجارة العالمية، من خلال التفاوض متعدد الأطراق، الاصلاح الذي يؤدي إلى تحرير السلع والخدمات.وهذا يعطي مصداقية أكبر لعملية الإصلاح من أن تكون الجهود محلية
- أن فوائد الإصلاح تتعاظم أيضاً بفعل إصلاح الغير لنظمهم التجارية.
- توفر منظمة التجارة العالمية، قواعد وشروط محددة للإصلاح وهذه القواعد والشروط تصبح لازمة ويجب على الجميع الالتزام بها، وهي خاضعة لنظام فض المنازعات في حال إخلال بعض الدول بهذه القواعد والشروط.

تشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية أن إزالة العوائق في التجارة والصناعة والخدمات بنحو الثلث يمكن أن يقوي الاقتصاد العا لمي بمقدار 613 بليون دولار .في حين أن إزالة كافة العوائق أمام التجارة العالمية في كافة الآلات سوف يؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بنحو 1.3ترليون دولار . ومعظم هذه الفوائد ستتجه على شكل ارتفا ع في النمو الاقتصادي في الدول النامية[28].

[28]. طلفاح، أحمد(2004)، تأثير منظمة التجارة على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط.

شكّل انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في 11 /2005/11، بعد مفاوضات شاقة وطويلة، وحضورها المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة الذي عُقد في هونج كونج/ الصين خلال 13–18 كانون الأول (ديسمبر) 2005، وبذلك أصبحت العضو 149، دعماً فعّالاً للمنظمة وللدول العربية.

فقد أضفى الانضمام بعداً جديداً للمنظمة في جعلها ((منظمة تجارة عالمية)) وذلك لأهمية المملكة على المسرح الاقتصادي العالمي، أكان من ناحية التصدير (المركز 13 عالمياً) أو الاستيراد (المركز 23 عالمياً) أو في تجارة الخدمات.

وبانضمام المملكة، ارتفع عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة إلى اثنتي عشرة دولة وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، عُمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا، بالإضافة إلى أربع دول ما زالت في مرحلة المفاوضات للانضمام وهي الجزائر، السودان، اليمن ولبنان (وافقت الدول الأعضاء في المنظمة في الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بعملية انضمام لبنان (2–3 آذار/ مارس 2006) على انتقاله إلى المرحلة ما قبل النهائية من المفاوضات حيث سيتم صياغة مسوّدة التقرير النهائي للفريق المعني بعملية الانضمام)، وحصلت العراق وليبيا على صفة مراقب، وقدّمت سوريا طلباً للانضمام إلا أنه لم يتم تشكيل مجموعة عمل لها بعد، ومن المتوقع أن تحصل السلطة الفلسطينية على صفة مراقب في المستقبل القريب. ومع انضمام المملكة العربية السعودية، أصبحت كافة دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في المنظمة[29].

[29]. هلال، عباس عيسى(1998)، حق المؤلف والوسائل القانونية لحمايته، ورقة عمل قدمت في ندوة غرفة تجارة وصناعة البحرين، مجلة حماية الملكية.

ومع أن الدول الأعضاء في المنظمة هي التي يحق لها التصويت على القرارات، فإن الدول التي تتمتع بصفة مراقب بإمكانها المشاركة في المفاوضات كمفاوض أساسي مما يجعل من الدول العربية الثماني عشرة كتلة اقتصادية لها وزنها في المفاوضات.

وبعد المؤتمر الوزاري السادس الذي عُقد في هونج كونج (الصين) خلال 13–18 كانون الأول (ديسمبر) 2005 والتوصل إلى اتفاق متواضع، تندرج أهمية تفعيل المشاركة للدول العربية في المفاوضات الجارية.

وتتطلب المشاركة تحديد الاحتياجات أو ما يعرف بـ ((الأجندة الايجابية))، وتحديد ما لا تحتاجه أو ما يعرف بـ ((الأجندة الدفاعية)) ومعرفة التوجهات التي تساهم في تدعيم المفاوضات وترجمة الخيارات الاقتصادية إلى مواقف تفاوضية.

ولا شك أن إحدى التحديات التي تواجهها الدول العربية هي أنها في الوقت نفسه قد التزمت في شبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية وفي اتفاقيات النظام التجاري متعدد الأطراف[30].

فمعظم الحكومات العربية قد انتهجت نهج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والاتجاه نحو اقتصاد السوق بهدف الوصول إلى التحرير التجاري، وأقامت سبع عشرة دولة عربية وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عُمان، السلطة الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت في مطلع 2005؛ وأنشأت دول مجلس التعاون الخليجي اتحاداً

[30]. سنوت حليم دوس، دور السلطة العامة في مجال براءات الاختراع، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1998.

جمركياً وتخطط للوصول إلى عملة موحدة بحلول 2010؛ وعقدت أربع دول عربية اتفاقية أغادير وهي الأردن، مصر، المغرب وتونس؛ وعقدت دول أخرى بعض الاتفاقيات التجارية؛ وعقدت ست دول عربية اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وهي الأردن، تونس، السلطة الفلسطينية، لبنان، مصر والمغرب، علماً أنه تم التوقيع على الاتفاقية مع الجزائر لكنه لم يُصادق عليها بعد، في حين جرى التوقيع بالأحرف الأولى مع سوريا؛ ووقّع عدد من الدول العربية اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة[31].

ولا بد من التأكيد على أهمية التنبه إلى الأعباء الجديدة المترتبة عن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والتي قد يتضارب جدول الأعمال فيها بما يؤثّر على السياسات التنموية الحسّاسة، والتي تحمّل الدول أكثر من قدراتها وإمكانياتها التفاوضية.

فلا شك أن موضوع التجارة العالمية والمفاوضات التجارية على المستوى متعدد الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وعلى المستوى الإقليمي لها تبعات على التجارة والتوقعات التنموية للدول العربية.

فمن ناحية، قد تكون هذه العمليات مكمّلة ومتجانسة للنظام التجاري متعدد الأطراف مما يسهّل التبادل التجاري العالمي ويعزز التنمية الاقتصادية أو بالإمكان أن تتباين هذه العمليات لتقف حجر عثرة في جعل التجارة محركاً للنمو والتنمية. فالتجانس بين متعددة الأطراف

[31]. عبد السلام، عادل علي(1995)، سكرتير أول تجاري في وزارة الاقتصاد والتجارة الخرجية المصرية، ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العربي الدولي الأول حول التجارة الحرة في السلع والخدمات.

والإقليمية يشكّل في الوقت نفسه فرصة وتحدي للدول لتعظيم الفائدة وتخفيض التأثيرات السلبية[32].

وتتطلب إدارة التجانس بفعّالية بين المبادرات الإقليمية ومتعددة الأطراف توافقاً أكبر بين الأهداف التنموية الوطنية وبين الالتزامات الخارجية. وهناك أهمية للدول العربية في رسم، وتطبيق وتوقيت التحرير الوطني الإقليمي ومتعدد الأطراف لتعظيم الاستفادة من عمليات التحرير التجاري والإجراءات التنظيمية.

وتتطلب المواءمة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف اهتماماً خاصاً من صانعي القرار الاقتصادي وتتطلب دراسة دقيقة وشاملة لانعكاسات التزامات ومتطلبات وإيجابيات التطبيق من خلال دراسة كلفة تحرير التجارة وتحديد المنافع التجارية المتوقعة.[33]

وعلى سبيل المثال، دراسة الأثر على المواضيع الأربعة الرئيسية التي يدور التفاوض بشأنها وهي الزراعة، النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، الخدمات وتسهيل التجارة؛ وأيضاً تحليل تأثير إلغاء اتفاقية المنسوجات والملابس في مطلع 2005 وبعد أن أصبحت الأسواق مفتوحة أمام جميع الدول بما يحتّم الاهتمام بالقاعدة التصديرية وجودة المنتج.

وهناك أهمية في تقييم أثر زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق مقابل خسارة ميزات بفعل إزالة التفضيلات، ودراسة الأثر على كافة القطاعات إذ إن الاتفاقات تعتبر حزمة واحدة (ما عدا الاتفاقات الجماعية)[34].

---

[32] الناهي، صلاح الدين، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان 1982.

[33] العبادي، عبد الناصر(1999)، منظمة التجارة العالمية (WTO) و إقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء- عمان - أردن.

[34] . الحديدي، رامي محمد، موقف القانون الأردني من حقوق الملكية الفكرية بالمقارنة مع اتفاقية جوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة، عمان، 1996.

إن تعاظم دور القطاع الخاص العربي في الحياة الاقتصادية يجعل مساهماته في القرارات الاقتصادية عملية واجبة ولزومية، وهذا – في حال حصوله – من شأنه تدعيم قدرة الحكومات على التفاوض.

فبالرغم من أن اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية تتم بين حكومات الدول الأعضاء والمنظمة، فإن التطبيق والتنفيذ تشترك فيه الحكومات والقطاع الخاص.

وتتدرج أهمية وضع آلية عمل مستمرة لتفعيل دور القطاع الخاص في تنسيق المواقف مع القطاع العام في المفاوضات مع الدول الأعضاء في كافة مراحل المفاوضات ومن خلال المشاركة الفعّالة في دراسة أثر الاتفاقيات على كافة القطاعات الاقتصادية وتقديم مقترحات حول إمكانية تفعيل الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات من خلال نفاذ السلع والخدمات إلى أسواق الدول الأعضاء والحول دون حصول ممارسات غير مشروعة وبالأخص في مجال الدعم والإغراق[35].

وبهدف المشاركة الفعّالة في المفاوضات متعددة الأطراف، لا بد من تأمين كوادر مؤهّلة من قانونيين واقتصاديين خبراء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للحصول على مكاسب ضمن المفاوضات.

[35]. القيلوبي، سميحة، الملكية الصناعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1996.

وتندرج هنا أهمية إدخال موضوع منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها ضمن المناهج التعليمية للجامعات ومعاهد التدريس العليا بهدف تعميق دراسة الاتفاقيات وأثرها على الاقتصادات العربية والتهيئة والتحضير لجولات التفاوض المقبلة[36].

وتتطلب الإدارة الفعّالة للتفاعل بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والنظام التجاري متعدد الأطراف على المستوى الوطني سياسات تجارية تنموية وتقييمات واضحة ووعي لأثر الإجراءات التي ستطبّق على كافة درجات الاندماج التجاري.

وتندرج أهمية وضع السياسة التجارية ضمن الإستراتيجية الإنمائية لتحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية والتي تتأتى من التنسيق بين تحرير التجارة، والسياسة التعريفية والسياسة الصناعية[37].

ولكي تقتنص الدول العربية الفرص التجارية لا بد للسياسة التجارية أن تتوجّه نحو زيادة الصادرات التي تتمتع بجودة وميزة تنافسية وتوسيع نطاق الأسواق أمامها، وإزالة العقبات التي تواجه نفاذها؛ ولا بد للسياسة الاقتصادية أن تعمل على تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار من خلال تأمين مناخ وبيئة استثمارية ملائمة يتوافر فيها الاستقرار السياسي والأمني والقانوني وتتوافر فيها البنية الأساسية المادية والتقنية، وتعزز قدرة الشركات على المنافسة؛ ولا بد للسياسة العامة أن تشمل السياسات المالية والاجتماعية الملائمة وإنشاء شبكات ضمان؛ والعمل على بناء

[36]. هلال، عباس عيسى(1998)، حق المؤلف والوسائل القانونية لحمايته، ورقة عمل قدمت في ندوة غرفة تجارة وصناعة البحرين، مجلة حماية الملكية.

[37]. العبادي، عبد الناصر(1999)، منظمة التجارة العالمية (WTO) و إقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء- عمان – أردن.

القدرات ومعالجة موضوع البطالة؛ ولا بد من إجراء مراجعة شاملة للتشريعات لدراسة ما يتوافق مع الاتفاقيات متعددة الأطراف والعمل على إصدار التشريعات واللوائح الوطنية اللازمة[38].

الأردن ومنظمة التجارة العالمية:

في إطار عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيز النفاذ في 2000/4/11، أدخل الأردن جملة من الإصلاحات على نظامه التجاري شملت تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، حيث تم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية . كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس و الزراعة و حماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، الى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين[39] .

ومن جانب آخر، التزم الأردن بموجب انضمامه الى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة إلى السوق الأردني وبما ينسجم مع التشريعات الأردنية السارية. أما في مجال التجارة في السلع، فقد تضمنت الالتزامات الأردنية تجاه المنظمة تخفيض نسب التعرفة الجمركية لتكون بحدها الأعلى (30%) في عام 2000 ومن ثم تخفض إلى (25%) في العام 2005 وأخيراً ليستقر سقف التعرفة الجمركية الأردنية عند مستوى (20%) في العام 2010 ، مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض حيث تم ربط سقف التعرفة الجمركية لها على

[38]. الناهي، صلاح الدين، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان 1982.
[39]. وزارة الصناعة والتجارة في الاردن. الموقع التالي http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=607

(30%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية مثل البندورة والخيار وزيت الزيتون، كما تم ربط سقف الرسم الجمركي لبعض السلع الزراعية على 50% كحد أعلى في بعض أشهر السنة مثل بعض الحمضيات والعنب والثوم والتين، الى جانب السلع المبينة في الجدول أدناه والتي لها ترتيبات خاصة لتخفيض الرسوم الجمركية[40]:

جدول: ترتيبات تخفيض الرسوم الجمركية

السلع	السقف الذي تم ربط الرسوم الجمركية عنده	تاريخ تطبيق الالتزام
السجائر والتبغ	%150	2000/4/11
بعض أنواع التبغ	%200	2000/4/11
الكحول	%200	2000/4/11
بعض السلع الخاضعة لرسوم جمركية بنسبة: %20 %30 %30	%15 %20 %25	2005 2005 2005
بعض السلع الخاضعة لرسوم جمركية بنسبة: %30	%20	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل 20% في 2008
بعض السلع الخاضعة لرسوم جمركية بنسبة: %10 %20	%5 %15 %25	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل الى السقف الذي تم الربط عنده في 2010

[40] المرجع السابق.

%30 %30 %30	%20 %15	
المبادرات القطاعية		
الآلات الزراعية	صفر%	2000/4/11
المعدات الطبية	صفر%	2000/4/11
المواد الكيماوية (باستثناء 58 بند جمركي)	5.5% و 6.5%	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل الى السقف الذي تم الربط عنده في 2003 أو 2007
تكنولوجيا المعلومات	– – –	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل الى صفر% في 2003 أو 2005

وفيما يخص الدعم في القطاع الزراعي، فيترتب على الأردن تخفيض الدعم الاجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين بنسبة (13.3%) على مدى (7) سنوات من تاريخ الانضمام الى المنظمة من أصل (1.539.199) دينار أردني وكذلك تحديد سقف دعم الصادرات الزراعية ب(صفر%). أما دعم الصادرات في القطاع الصناعي والذي يعد محظورا ضمن اتفاقيات المنظمة، فقد تم إلغاء برنامج البنك المركزي الخاص بدعم الفائدة على قروض الصادرات بتاريخ 2002/12/31 ويترتب إلغاء برنامج دعم الصادرات من خلال إعفاء الإرباح المتأتية عن الصادرات في العام 2007 (بعد ان تم تمديد البرنامج بموجب الاستثناء الذي تم منحه للأردن وبعض الدول النامية في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة في العام 2001)[41].

[41].المرجع السابق.

يذكر ان الأردن قدم طلبه في العام 1994 إلى ما كان يعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات *GATT*) والذي تم تحويل لاحقا الى طلب انضمام الى منظمة التجارة العالمية في العام 1995 (الخلف القانوني لاتفاقية الجات). وانتهت مفاوضات الأردن للانضمام الى المنظمة بالتوقيع على برتوكول الانضمام والذي أصبح بدوره جزء من القانون رقم (4) لسنة 2000 قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية[42].

يوفر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية فتح أسواق (150) دولة أمام الصادرات الأردنية من السلع والخدمات ضمن بيئة واضحة وشفافة من الإجراءات والقوانين والأنظمة التي تحكم التبادل التجاري وفقا لقواعد واتفاقيات المنظمة. ومن جانب أخر، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الوطني والتشريعات الجديدة التي تم وضعها لغرض الانضمام الى المنظمة، في ايجاد بيئة جاذبة للاستثمارات والأعمال في الأردن. كما توفر العضوية بالمنظمة فرص جديدة للنفاذ إلى أسواق الدول الأخرى في السلع والخدمات ضمن أجندة الدوحة التنموية (جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أطلقت بموجب المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة / عام 2001).

وقد أنهى الأردن بنجاح كبير **المراجعة الأولى لسياسته التجارية** في اطار منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 10- 2008/11/12، وتأتي أهمية المراجعة للمملكة كونها المراجعة الأولى للسياسة التجارية الأردنية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000.

[42]. المرجع السابق.

وبين الأردن في كلمته أمام هيئة مراجعة السياسة التجارية والدول الأعضاء أهمية الدور الذي تلعبه آلية المراجعة في تعزيز مبدأ الشفافية وتعميق الفهم لدى الدول الأعضاء بالسياسات والإجراءات التجارية التي تمارسها الدولة العضو تحت المراجعة. كما تم استعراض الإصلاحات التي قام بها الأردن للنهوض باقتصاده وجعله في مصاف الدول المتقدمة منذ انتهاجه لسياسة التحرر الاقتصادي، والتي أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي بالرغم من التحديات المختلفة التي تواجه الاقتصاد الأردني، والتي تتمثل بالفقر والبطالة والتضخم إلى جانب الأزمة المالية العالمية الحالية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وكذلك الخطوات التي يتم اتخاذها حاليا وفي المرحلة المقبلة والتي من شانها مواصلة تحرير الاقتصاد بما يكفل الاندماج الكامل للاقتصاد الأردني ضمن اقتصاديات العالم، كما تم التأكيد على التزام الأردن بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه في إطار منظمة التجارة العالمية، كونها ساعدت المملكة في الحصول على نتائج ايجابية من حيث النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات.

وقد أشاد العديد من الدول الأعضاء خلال الاجتماع بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير النظام التجاري التي انتهجها الأردن خلال السنوات الماضية وبجهود الحكومة في تحسين بيئة الإعمال مما أسفر عن تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمو المضطرد في حجم الصادرات الأردنية إلى جانب استقطاب العديد من الاستثمارات العربية والأجنبية، كما أشادت بالدور الريادي الذي جسده جلالة الملك عبد الله الثاني (حفظه الله) في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية من خلال العديد من الزيارات الملكية السامية لمختلف دول

وأقاليم العالم وسعيه المتواصل والدؤوب في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم[43].

وتم اختتام المراجعة بتقديم رئيس هيئة مراجعة السياسة التجارية للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية تقريراً شاملاً مشيداً بالإجراءات والإصلاحات التي قامت المملكة بتنفيذها وفقاً للملاحظات الايجابية وتقييم الدول الأعضاء للسياسة التجارية الأردنية[44].

اسباب انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية:

في ضوء التطورات الدولية أصبح بقاء ي دولة خارج إطار منظمة التجارة العالنية تعد من الأمور الصعبة وأن الانضمام للمنظمة أصبح أمراً حتمياً، ولا سيما أن آثارها سوف تؤثر على جميع دول العالم الأعضاء منهم وغير الأعضاء، وإدراكاً من المملكة الأردنية الهاشمية أنه في حالة عدم انضمامها لمنظمة التجارة عالمية ستكون الأردن:

- مضظرة لقبول توفير حماية طبقاً للمستويات التي تحددها المنظمة أو ربما أعلى منها في إطار الاتفاقيات التي تدخل فيها مثل اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.
- قد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية في اتفاقية منظمة التجارة في اطار عقود التراخيص التي تبرمها مع الشركات الأجنبية(ولا سيما في إطار براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا).
- سوف يتم تطبيق قيوداً عليها من الاطراف المتعاقدة، والتي لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري والسوق الدولية[45].

[43] وزارة التخطيط، عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على القطاع الزراعي، الفريق الوطني لدراسة التنافسية.
[44]. المرجع السابق.

وبالتالي ستجد نفسها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض للمصاعب والعقبات، لهذا اتجهت المملكة الأردنية، شأنها شأن الدول العربية والدول النامية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، على الرغم من الآثار السلبية والخسائر في بعض المجالات وذلك للاسباب التالية[46]:

- تتحكم الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية في نحو 95% من حجم التجارة العالمية وإن 80% منها يخص الدول المتقدمة وبالتالي فإن عدم الانضمام سيؤدي إلى فقدانها التعامل مع 95% من حجم التجارة العالمية.
- لا يتمتع الأردن بالاكتفاء الذاتي، ويعتبر مستورداً صافياً للغذا والتكنولوجيا خاصة غياب السوق العربية المشتركة وبالتالي ستكون مصالحة مرتبطة بالدول المتقدمة، ولا سيما وأن غالبية هذه الدول أعضاء في المنضمة وتتحكم بنسبة 80% من حجم التجارة العالمية.
- شمول منظمة التجارى على جوانب لم تكن مشمولة في اتفاقيات الجات ولها من الاهمية الكبيرة في أثيرها على الأدرن فقد شملت قطاع الزراعة والملكية الفكرية والخدمات، وبإنضمام الاردن سوف يستفيد من المزايا الوادة في الاتفاقيات لهذه المجالات[47].
- ازدياد الاهتمام بموضوعات التنمية في الأردن بكل أشكالها مع الأخذ بعين الاعتبار تحرك المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) إلى عملية السلام وتماشياً مع التطورات الاقتصادية الحاصلة فيها أثر واضح في أهمية عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية.

---

[45]. عبد الحميد، عبد المطلب (2003)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،.

[46] . المرجع السابق، 2003.

47. عبد الحميد، عبد المطلب (2003)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،.

وخلاصة القول أن انظمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية يأتي تلبية امطالب البيئة الدولية ولم يعد خيار سيادة للدولة وذلك بسبب عدم قدرتها على الإنعزال عن البئية وعدم استطاعتها الوقوف في وجه تيار العولمة حيث تعد منظمة التجارة العالمية أحدى الوسائل الرئيسية للعولمة الاقتصادية[48].

مستقبل منظمة التجارة العالمية:

مما لا شك فيه بأن اتفاقية الجات الجديدة ذات آثار هامة وبالذات بالنسبة للدول النامية. فإلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة المصدرة لهذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة باستيراد المنتجات الزراعية، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري(حلمي، 1996)[49].

وكذلك فإن فتح باب المنافسة الكاملة لسوق المنسوجات والملابس لهذا القطاع الذي تعتمد على صادراته الدول سيؤدي إلى تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الأقل وسيتعرض قطاع المنسوجات والملابس للدول ومنها الدول العربية إلى تغيرات هيكلية عميقة على أساس تقسيم دولي جديد للعمل في هذه الصناعة يعود مرة أخرى إلى الارتكاز على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة[50].

إن ما تقدم يثبت أنه لا يمكن إغفال آثار اتفاقات الجات الجديدة على اقتصاديات الدول، وبالذات النامية منها غير أن التعامل مع هذه الآثار أصبح بل لا بد أن يتجاوز مرحلة تسجيل ورصد هذه الآثار بأن يتم البحث عن إمكانية التعامل معها ومواجهتها من الناحية العملية، في

---

[48] . المرجع السابق،2003.

[49] . حلمي، خالد سعد زغلول(1996، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت.

[50] . المرجع السابق، 1996.

إطار منظمة التجارة العالمية[51].

يمكن تلمس أبعاد التعامل مع آثار اتفاقية الجات الجديدة في كل من النطاق الوطني والنطاق الدولي: ففي النطاق الوطني بصدد كل دولة فإنه لا بد من إتباع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة للتكيف وللتطابق مع ما تضمنته الاتفاقات من قواعد حتى لا تقع الدول تحت طائلة هذه الاتفاقات[52].

أما في المجال الدولي فإن منظمة التجارة يجب عليها أن تعمل على احترام الدول الأعضاء جميعها للاتفاقيات المبرمة مع مراعاة الظروف الخاصة بدول أو أوضاع معينة وفقاً للحلول التي تم إقرارها في اتفاقيات جات 1994[53].

علاوة على ذلك مراعاة طبيعة المسائل محل البحث، وعدم إغفال الدول المؤثر للدول في المنظمة، لذا يصبح مستقبل منظمة التجارة العالمية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنوعين من التحديات: أحدهما ذات طبيعة تتعلق بالمنظمة ذاتها، والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي ذاتها، ومهما كانت التحديات فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة، ما يكفل لها المقدرة على مواجهة التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها[54].

الخاتمة

قطعت البلدان العربية شوطاً لا يستهان به في مجال التعاون التجاري رغم المعوقات

[51]. فضل علي مثنى ، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي ، 2000، القاهرة.
[52]. المرجع السابق، 2000.
[53] . المرجع السابق، 2000.
[54] المرجع السابق، 2000.

التي يتعين تذليلها، ولا بد في الوقت نفسه من تكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء إتحاد جمركي عربي، إذ من دونه لا تتصور قيام سوق مشتركة لاحقاً تكتفي بتحرير التجارة البينية وتوحيد الرسوم الجمركية، بل تتطلب كذلك حرية واسعة لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وتنسيق السياسيات الاقتصادية.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضاءها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضاءه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف واحد.

يشهد العالم اليوم اتجاه محمود نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول، حيث اتجهت بلدان عديدة لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة تحديات العولمة واثبات الوجود في منظومة الاقتصاد العالمي بعد زيادة عدد الموقعين على اتفاقية الجات. وقد اتخذت هذه التكتلات الإقليمية محاور مختلفة منها ما هو شمال–شمال(المجموعة الاقتصادية الأوروبية)، أو شمال – جنوب(منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية) أو جنوب – جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعات الاقتصادية الأفريقية.

إن نجاح سياسة التنمية في البلدان العربية، وتذليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخلها ومع البلدان المتقدمة مرهون بإنجاز إصلاحيات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات السياسية المصيرية.

المراجع:

- المجدوب، أسامة(1996)، الجات ومصر والبلدات العربية من هافانا إلى مراكس 1947–1994، الدار المصرية اللبنانية.
- لطفي وعامر، علي و سعيد(1996)، اتفاقية الجات مع جولة ارجواي مع التركيز علة دور المدير، مركز وايد سيرفس.
- عبد الفتاح، مراد(1997)، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات، مصر، دار الوطن، ط1.
- أيو غزاله، طلال، موقع منظمة التجارة الدولية، http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=the_organizat ion_concisely&lang=ar. 15-5-2011.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2003)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،.
- العبادي، عبد الناصر(1999)، منظمة التجارة العالمية (WTO) و إقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء. عمان – أردن.
- السليم، مراد عبد المجيد محمد(2005)، أثر منظمة التجارة العالمية على التشريعات في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.
- حلمي، خالد سعد زغلول(1996)، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ع2.
- فضل علي مثنى ، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي ، 2000، القاهرة.
- حربي، محمد سليم(2009)، منظمة التجارة العالمية، منتدى المحامين العرب.

- أمبية، عادل الكاسح(2003)، انعكاسات اتفاقية تحرير الخدمات المالية على الصناعة المصرفية العربية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- طلفاح، أحمد(2004)، تأثير منظمة التجارة على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط.
- عبد الفضل، محمود(2000)، ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل، المستقبل العربي، عدد ٢٥٦، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مكي، فادي علي(2000)، ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات.
- لطفي، محمد حسام محمود ، حماية الملكية الصناعية في البلدان العربية، ورقة عمل قدمت في حلقة الويبو الدراسات الأقليمية العربية عن الملكية الصناعية التي عقدت في الامارات العربية المتحدة ، 1997.
- عباس، محمد حسني، الملكية الصناعية والمحل التجاري، دار النهظة العربية، 1971.

الصغير، حسام الدين، أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة للتجارة من حقوق الملكية الفكرية، اتفاقية تريبس، دار النهضة العربية، ط1، 1999.

- سنوت حليم دوس، دور السلطة العامة في مجال براءات الاختراع، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1998.
- هلال، عباس عيسى(1998)، حق المؤلف والوسائل القانونية لحمايته، ورقة عمل قدمت في ندوة غرفة تجارة وصناعة البحرين، مجلة حماية الملكية.

- عبد السلام، عادل علي(1995)، سكرتير أول تجاري في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العربي الدولي الأول حول التجارة الحرة في السلع والخدمات.
- الناهي، صلاح الدين، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان 1982.
- الحديدي، رامي محمد، موقف القانون الأردني من حقوق الملكية الفكرية بالمقارنة مع اتفاقية جوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة، عمان، 1996.
- القيلوبي، سميحة، الملكية الصناعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1996.
- حلمي، خالد سعد زغلول(1996، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت.
- وزارة التخطيط، عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على القطاع الزراعي، الفريق الوطني لدراسة التنافسية.
- وزارة الصناعة والتجارة في الاردن. الموقع التالي http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=607

إسم الطالب: ليث محمود خطاطبه

التخصص: انجليزي– اسباني

الكلية: اللغات الأجنبية.

العنوان:

الجبيهه . طلوع البلدية/ شارع عاتكة بنت زيد. عمارة رقم 15 (الشخيبي للاسكان)

خلوي: 00962795196629